



الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERALA/43/353
E/1988/71
16 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨
التعاون الدولي في ميدان البيئة

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والأربعون
البند ٨٣ (ز) من القائمة الأولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية
القابلة للإدامة والسلبية بيئياً

تقرير مرحلٍ للأمين العام عن تنفيذ قرار
 الجمعية العامة ١٨٧/٤٢

المحتوياتالفقرات الصفحة

٣	٤-١	أولا - مقدمة
٣	٥	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات
٣	١٦-٦	ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها مجالس الادارة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى
١٢			المرفق - موجز المعلومات الإضافية المقدمة على مستوى أمانات أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أو على مستوى وحدات الأمانة العامة

أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في الفقرة ٦ من قرارها ١٨٧/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، إحالة تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" (١) إلى جميع الحكومات والى مجالس إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، ودعتها إلى أن تأخذ في اعتبارها ما يرد في تقرير اللجنة من تحليل وتوصيات عند تحديد سياساتها وبرامجها . وهناك فقرات أخرى من نفس القرار طلبت فيها الجمعية العامة إلى الحكومات ومجالس الإدارة أن تقوم باتخاذ الإجراءات المحددة في القرار أو دعتها إلى ذلك أو هي أكدت فيها من جديد ضرورة اتخاذها .

٢ - وفي الفقرة ٢٠ من نفس القرار ، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار . ويقدم الأمين العام هذا التقرير وفقاً لذلك الطلب .

٣ - وبغية تلبية متطلبات الفقرة ٢٠ من القرار الوارد ذكره أعلاه ، التي تقتضي بأن يُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولما كان من المقرر أن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته العادية الثانية في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ومع ما يترتب على ذلك من تحديد مواعيد نهاية لإعداد الوثائق وتقديمها ، فقد حدد يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨ موعداً نهائياً لجمع المعلومات التي تتصل ب لهذا التقرير المرحلي . وهكذا ، لا يعكس التقرير إلا التقدم الذي تم إحرازه خلال فترة ثلاثة شهور تقريباً . ويستدل من التقرير ، على الرغم من ذلك ، أن ثمة بوادر استجابة لمتطلبات قرار الجمعية العامة من جانب هيئات إدارة المنظمات والحكومات .

الحالات

٤ - كان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أحال قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى جميع الحكومات ومجالس إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بواسطة رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ . ووجه المدير التنفيذي العناية بوجه خاص إلى الفقرات ٣ إلى ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، وأشار كذلك إلى الفقرات ١١ و ١٢ .

الى ١٧ ، وأخيراً الى الفقرتين ٢٠ و ٢١ المتعلقة بتطلب تقديم التقارير الى الجمعية العامة ، وإدراج البند الفرعى المعون "الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية القابلة للإدامة والسلبية بيئياً في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحالية والأربعين للجمعية العامة . وأشار المدير التنفيذي كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، المرفق بذلك القرار ، الذي كان قد لفت نظر الحكومات ومجالس الإدارة إليه بصورة مستقلة ، وأعرب عن نية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتعاون مع الحكومات في تنفيذ القرارات بمكافحة الوسائل الممكنة في إطار ولاية البرنامج والموارد المتاحة له .

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات

- ٥ - لغاية موعد إعداد التقرير ، لم تقدم الحكومات أي معلومات محددة عملاً برسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ .
بعد أن المدير التنفيذي أحيط علماً بـأن عددًا من الحكومات بدأت تدرس القرار وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، مثل حكومات كندا ، وبيلدان الشمال الأوروبي ، وهولندا . ونظراً إلى أن الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ تقتضي تقديم تقرير موحد إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، وإلى الطلب المماثل الوارد في الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ بتقديم تقرير عن تنفيذ ذلك القرار إلى دورة الجمعية العامة ذاتها ، فسوف تطلب الأمانة من الحكومات أن تقدم المعلومات ذات الصلة في موعد لا يتجاوز ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

ثالثاً - الإجراءات التي اتخذتها مجالس الإدارة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى

١ - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- ٦ - اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الأولى ، المقودة في نيروبي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، مقرره المعنى بسياسة البرنامج وتنفيذه (المقرر د ١ - ١/١ المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨) ، الذي ينص على ما يلى :

(١) قرر مجلس الادارة ، في الفقرة ١ ، أن يؤدي على اكمل وجه السدود المطلوب منه فيما يتعلق بجملة امور منها ، متابعة المنظور البيئي حتى منسنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، الذي اقرته الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٤٢ ، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، الذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٤٢ .

(٢) وقرر مجلس الادارة في الفقرة ٢ ان يدرج بهذا جديدا في جدول الاعمال المؤقت لدورته الخامسة عشرة ، بعنوان "متابعة القرارات ذات الصلة للدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجمعية العامة" .

(٣) وطلب مجلس الادارة في الفقرة ٣ من المدير التنفيذي أن يستعين بهالية الموظفين المعينين لشؤون البيئة ، عند الاقتضاء ، لكي يزود المجلس في دورته الخامسة عشرة بالوثائق التالية :

(١) التقارير التي تتيحها لمجلس الادارة مجالس إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة وفقا للفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ المتعلق بالتقدم المحرز في مؤسساتها نحو التنمية القابلة للإدامه ؛

(ب) التقرير الذي سيعده الأمين العام ، وفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، عن جهود جميع أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامه ؛

(٤) كما طلب مجلس الادارة ، في الفقرة ٤ ، من المدير التنفيذي ، أن يقدم اليه في دورته الخامسة عشرة تقريرا يتضمن التعليقات التي اقترح المجلس إبداءها على التقارير المشار إليها في الفقرة ٢ وعلى أي مسائل أخرى تتعلق بإحراز تقدم في مجال التنمية القابلة للإدامه تدخل في ولاية المجلس .

(٥) وأكد مجلس الادارة ، في الفقرة ٥ ، وجهة نظره القائلة بأنه ينبغي ان تكون التنمية القابلة للإدامه والسلبية بيئيا من بين الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ، وأنه ينبغي ان تأخذ في اعتبارها المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، وكذلك التحليل والتوصيات التي ترد في تقرير

اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، ودعا المدير التنفيذي إلى الإسهام إسهاماً كاملاً وبصورة نشطة في عملية التنمية الواردة في الاستراتيجية ، وأن يبقى مجلس الإدارة واللجنة المؤلفة من الممثلين الدائمين التابعة للمجلس ، على علم بالتطورات .

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٧ - كان تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية محل نظر وترجمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثالثة والأربعين المقودة في جديده في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وموضوع المقرر الف (٤٢) المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . ويشير هذا المقرر ، في جملة أمور ، إلى الاستراتيجية الإقليمية لحماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية استخداماً رشيداً في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الفترة حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، ويطلب من الأمين التنفيذي أن يجري استعراضاً لبرامج وأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى الإسهام في التنمية القابلة للإدامة ، وأن يأخذ في الاعتبار تقرير اللجنة العالمية ، والمنظور البيئي ، والاستراتيجية الإقليمية . وينهى المقرر كذلك ، على عقد اجتماع متخصص على مستوى الخبراء قبل نهاية عام ١٩٨٨ ، للنظر في الاستعراض المذكور أعلاه ووضع مقترنات محددة تقدم إلى الهيئات الفرعية الرئيسية القادرة على إبداء تعليقات عليها قبل أن تنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين تمهيداً لإدراجها في برنامج عملها ، ويطلب إلى الهيئات الفرعية التابعة للجنة أن تستعرض برامج عملها في ضوء تقرير الاجتماع المخصص بالصيغة التي تقره بها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين ، وأن تحدد وتقييم الأنشطة الجارية وأن تقدم مقترنات إلى اللجنة بشأن الاطلاع بأنشطة جديدة ، ويطلب من الأمين التنفيذي أن يُعد تقريراً مرحلياً عن إسهام اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق تنمية قابلة للإدامة لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين تمهيداً لتقديمه ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، وفقاً للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، والفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، ويدعو الأمين التنفيذي إلى أن يستمر انتظار الامم المتحدة التنفيذيين للجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى الأنشطة ذات الصلة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، ويرجح بمبادرة حكومة النرويج إلى عقد مؤتمر إقليمي على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٠ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لاستعراض التقدم المحرز في متابعة جوانب مختارة من تقرير اللجنة العالمية وتحديد مبادرات تتصل باتخاذ تدابير أخرى تكون لها علاقة مباشرة بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٣ - مجلس إدارة منظمة العمل الدولية

٨ - تم إعلام مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، في دورته ٢٣٩ المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، عن طريق لجنة المنظمات الدولية التابعة له بجوهر محتويات قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، وتمت مناقشة القرارات . وفيما عن ذلك ، كانت خطة عمل منظمة العمل الدولية المتوضطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ قد وجهت العناية إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، مما حفز لجنة البرنامج ، والمالية ، والإدارة التابعة لمجلس الإدارة إلى تبادل وجهات النظر بخصوص بناءة في هذا المجال . وقد أعلم المكتب مجلس الإدارة أنه يحاول في الوقت الحاضر الخلوص إلى نتائج محددة في ضوء تحليل تقرير اللجنة العالمية والآثار المحددة التي تتربى عليه بالنسبة لمنظمة العمل الدولية . كما أكد المكتب لمجلس الإدارة بأنه سيضع مقترنات محددة بشأن الدور الناشط الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في إطار المقترنات التي تتعلق بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩١-١٩٩٠ والتي ستعرف في بداية الأمر على مجلس الإدارة لدراستها في دورتها التي متعددة في شباط/فبراير - ٢٣٩/مارس ١٩٨٩ .

٤ - مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٩ - أطلع مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الحادية والخمسين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، على تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، كما أعلم بأن منظمة الأغذية والزراعة استعرضت مشاريع التقارير التي أعدتها الأفرقة الامتحارية التابعة للجنة العالمية المعنية بالأمن الغذائي ، والزراعة ، والحراجة ، والبيئة ، والطاقة ، والتنمية القابلة للإدامة ، وأبانت تعليقات عليها . وفي الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) ، أطلعت الحكومات الأعضاء على مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ١٤/١٤ ، الذي أحال مشروع قرار يتعلق بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى الجمعية العامة . واعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بالإجماع القرار رقم ٨٧/٩ المعهون "أنشطة منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" . ووافق هذا القرار على الاتجاه الرئيسي لتقرير اللجنة العالمية ، خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على السلامة الأيكولوجية الأساسية للنظم الإنتاجية ، وتجديد الموارد الطبيعية ، والتخطيط المعايير المتوازن في المناطق الريفية والتنمية المتكاملة للغابات . وطلب القرار من المدير

العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الرابعة والخمسين (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) عن الجوانب الواردة في مهامات المنظمة وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . ومدد اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٤٢/١٨٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، لم تجتمع هيئات إدارة منظمة الأغذية والزراعة ، ولم تعلم بمحور رسمية بهذا القرار . وستوجه عنابة المجلس في دورته القادمة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) إلى قرارات الجمعية العامة رقم ٤٢/١٨٦ و ٤٣/١٨٦ ، وسيعد تقرير عن أنشطة منظمة الأغذية والزراعة .

٥ - اللجنة الأوقيونوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونيسكو

١٠ - لاحظ المجلس التنفيذي للجنة الأوقيونوغرافية الحكومية الدولية ، في دورته الحادية والعشرين ، المعقدة في باريس في الفترة من ٧ إلى ١٤ دצبر/مارس ١٩٨٨ ، عند مناقشة إسهام اللجنة في الخطة المتوسطة الأجل الثالثة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، أنه ينبغي عدد استخدام المحيطات ومواردها ، إيلاء اهتمام خاص لمفهوم التنمية القابلة للإدامة الذي يستخلص من النظر في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتطبيقها ، وأكد أن التقرير تضمن بعض النتائج التي تتعلق باللجنة الأوقيونوغرافية الحكومية الدولية ، وأنه ينبغي أن تحاول اللجنة الافتراك في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في مرحلة مبكرة ، عن طريق التدوات الملائمة . وفي هذا الإطار أعاد المجلس التنفيذي علماً بقرار الجمعية العامة رقم ٤٢/١٨٧ ، واتخذ القرار رقم ٥ - ٧ (د - ٢١) الذي تضمن إشارة محددة إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والتوصيات .

٦ - المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

١١ - أوصى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية جمعية الصحة العالمية في دورتها الحادية والأربعين بأن تتخذ قراراً بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تطلب فيه من مدير العام ، والمجلس التنفيذي ولجنة البرنامج المسسج التابعة له وضع ذلك التقرير في الاعتبار لدى إعداد الميزانية البرنامجية للفترات ١٩٩٠-١٩٩١ . كما يطلب من مدير العام أن يقدم تقريراً مرحلياً من هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين يكون أماماً يعتمد عليه في إعداد التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . وانشا ...

المدير العام فريقا عاملا مختصا يضم جميع البرامح المعدية تتولى شعبة البيئية تنسيق أعماله . وسيقوم الفريق ، الذي عقد اجتماعا في ٢٣/١٩٨٨ مارس ١٩٨٨ بوضع توصيات وإعداد تقرير تمهدأ لعرضه على المجلس التنفيذي وإحالته إلى السو

الثانية والأربعين لجمعية الصحة العالمية في ١٥/٥/١٩٨٩ .

٧ - لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي

١٢ - كان معروضا على لجنة التنمية ، في اجتماعها المعقد في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، ورقة بعنوان "البيئة والتنمية : تنفيذ سياسات البنك الدولي الجديدة" وأشارت هذه الورقة الى العلاقة بين نتائج تقرير اللجنة العالمية المعدية بالبيئة والتنمية والسياسة الجديدة التي يتبعها البنك الدولي في مجال البيئة . ونظرت لجدية التنمية في عدد من المسائل الهامة الواردة في تقرير اللجنة العالمية ، ورحبت بالتقدير الذي أحرزه البنك في تنفيذ برنامجه البيئي . وطلبت اللجنة إعداد تقرير مرحلي جديد عن تنفيذ برنامج البنك في مجال البيئة لكن تدقيقه أثناء اجتماعها في ٣٦ ايلول / سبتمبر .

٨ - المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٣ - في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المقرر في ١١ - ٢ / م - ١١ الذي يرحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ويطلب من المدير العام أن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٨ تقريراً عما لسياسات اليونيدو وبرامجه وميزانيتها وأنشطتها من جوانب تسهيل الإسهام في التنمية القابلة للإدامة ، وفي تقرير اللجنة العالمية المعدية بالبيئة والتنمية . ويعتبر مشروع برنامج اليونيدو المعنى بإدارة الموارد البيئية ، ومكافحة التلوث ، والسلامة للمفتررة ١٩٩١-١٩٨٨ ومشروع الخطة المتوفمة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ ، بأهمية حماية البيئة .

٩ - الجمعية العامة لمنظمة العالمية للسياحة

١٤ - طلبت الفقرتان ٣ و ٦ من القرار ٢٠٠ (د - ٧) بشأن البيئة ، الذي اتخذت الجمعية العامة لمنظمة العالمية للسياحة في دورتها السابعة (مديري ٣٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٧) ما يلي :

(ا) أن تقوم المنظمة العالمية للسياحة بدراسة آثار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية على سياستها وبرامجهما ،

(ب) وان يولي اعضاء المنظمة العالمية للسياحة اهتماما خاصا بالجوانب البيئية للسياحة في خططهم وبرامجهم ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للموضوعات المطروحة في التقرير سالف الذكر .

١٠ - الأجهزة الإدارية الأخرى أو الهيئات الحكومية الدولية

١٥ - نقل الرؤساء التنفيذيون للهيئات والمنظمات والمبادرات الأخرى انه بينما لم تجتمع هيئاتهم الإدارية ، او لم تخطر في وقت كاف للنظر في القرار والتقرير ، يتوقع ان يجري النظر فيها على النحو التالي :

(ا) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) : مستعرض على اجتماع المجلس التنفيذي لليونيسيف في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ورقة تحدد الطرق التي يمكن لليونيسيف بموجبها تقديم المزيد من المساعدة لاتاحة تنمية قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا ،

(ب) الامم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : ستنتظر الدورة الثانية والعشرون للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، التي ستعقد في ريو دي جانيرو من ٢٠ الى ٢٢ نيسان/أبريل على المستوى التقني ومن ٢٥ الى ٢٧ نيسان/أبريل على المستوى الوزاري في قرارى الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المقرر ان تعرضهما أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق وثيقة العمل LC/G/1516 ، بشأن القرارات والقرارات الأخيرة الصادرة عن أجهزة الامم المتحدة . وسيتم توزيع القرارات معا ، فضلا عن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، على الوفود . وعلاوة على ذلك ، ستقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوثيقة LC/G/1508 ، عن أعمال اللجنة منذ نيسان/أبريل ١٩٨٦ والوثيقة LC.1506 بشأن برنامج العمل المقترن للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ لكي تناقشها وفود الحكومات في اللجنة الثانية ، التي تعالج الانشطة المنجزة والمخططة في ميدان البيئة والتنمية . وبالإضافة إلى ذلك ، تتضمن وثيقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي LC/G/1488 عن القيود المفروضة على التنمية القابلة للاستمرار في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشروط الازمة للتغلب عليها ، وهي الدراسة الموضوعية الرئيسية التي تعرضها أمانة

للمناقشة في اللجنة الاولى ، مراجع موضوعية داعمة لضرورة ان تتغلب استراتيجيات التنمية القابلة للتنمية على ازمة التنمية والدين ، وتلتقي الانتباه الى الضرر الخطير التي يلحقها تدهور البيئة واستهلاك الموارد في عدة مجالات وقطاعات بمستقبل التنمية ونوعية الحياة والامكانيات من الموارد وبالاتجاهية ، وتلتقي الانتباه ايضا الى ما لادارة البيئة والموارد بطريقة سليمة من امكانيات من أجل تحسين احتمالات التنمية وتوسيع باخذها في الاعتبار في الاستراتيجيات والخطط والمشاريع والسياسات الانمائية .

(ج) مجلس الأغذية العالمي : استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، سيكون معروضا على مجلس الأغذية العالمي في جدول اعماله في الاجتماع الوزاري الرابع عشر المقرر عقده في نيقوسيا ، قبرص ، من ٢٦ الى ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٨ البند التالي : "نحو أمن غذائي قابل للاستمرار : تشاينا الأغذية والقضايا البيئية الحيوية لبقاء البشرية" . تم اعداد الوثائق المتعلقة بالسياسة لمداولات مجلس الأغذية العالمي بشأن هذا البند بالاشتراك بين امانتي مجلس الأغذية العالمي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

(د) برنامج الأغذية العالمي : سيتم لفت انتباه الجهاز الاداري لبرنامج الأغذية العالمي ولجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في دورتها الخامسة والعشرين (من ٣٠ ايار/مايو الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨) الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ (المنشور البيشري حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها) و ١٨٧/٤٢ (تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعهون "مستقبلنا المشترك") .

(ه) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) : سيحضر المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة (من ٢٥ ايار/مايو الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨) في بند فرعى عن المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار سيشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وأبلغ المدير العام المجلس بالاجراءات التي اتخذت لفمنان معالجة المشاكل المتعلقة بالتنمية السليمة بيئيا والتقابلة للاستمرار في برامج اليونسكو الحالية والمقبلة معالجة كافية . وتم إعطاء أعلى مقام من الاولوية لهذه المسائل في تحضير الخطة المتوسطة الاجل التالية (١٩٩٥-١٩٩٠) . كما لفتت انتظار الاجهزة الإدارية لبرنامج المتخصص ، مثل الإنسان والمحيط الحيوي ، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي ، واللجنة الاوقيانيونغرافية الحكومية الدولية ، الى هذه المسائل لايلاثها الاعتبار في تحضير انشطة محددة . وييعتزم المدير العام تقديم تقرير مرحلى موحد إلى المجلس التنفيذي في دورته الخالدين بعد المائة (تشرين الاول/اكتوبر / تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

(و) المنظمة البحرية الدولية : سيحضر مجلس المنظمة البحرية الدولية في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في دورته الستين التي ستعقد في لندن من ٢٠ إلى ٣٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . ويقوم الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية ، بحالات الفترة ٤٧ من العمل ١٠ من تقرير اللجنة العالمية ، المتعلق بتدابير مكافحة التخلص من النفايات في المحيطات ، التي تشجع فيها اللجنة العالمية أعضاء اتفاقية لندن للإفراط على إعادة تأكيد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بمكافحة وتنظيم الإغراق داخل المناطق الاقتصادية الخالصة للممتدة ، ٢٠٠ ميل ، إلى الاجتماع الاستشاري الحادي عشر لأقل البلدان نموا ، المقرر عقده في مقر المنظمة البحرية العالمية في لندن من ٢ إلى ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

(ز) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : يرعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، برعاية "التشاور الدولي بشأن البيئة والتنمية القابلة للاستمرار ودور مغار المزارعين" الذي سيعقد في الجزائر من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وسيركز التشاور ، على نحو خاص ، على ترجمة توصيات تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى إطار محدد للمؤسسات التمويلية ، بغية دenan قابلية استمرار مشاريع التنمية الزراعية . وسيقوم فريقا عمل بمناقشة إدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية القابلة للاستمرار والترتيبات المؤسسة ونظم التنفيذ لغيرها التنموية القابلة للاستمرار . وقد يتم فيما بعد نشر البيان الموحد الصادر عن التشاور بوصفه "إعلان الجزائر بشأن التنمية القابلة للاستمرار" .

(ح) الوكالة الدولية للطاقة الذرية : متعدد اهارة إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في التقرير السنوي للوكالة عن عام ١٩٨٧ . وتقوم الأمانة بالنظر في أفضل السبل لإبلاغ مجلس أمناء الوكالة بالسياق البيئي الطويل المدى لبرامج الوكالة وعلاقتها بتقرير اللجنة العالمية .

11 - معلومات أخرى

١٦ - توجز في مرفق هذا التقرير المعلومات الإضافية المقيدة على صعيد الامانات .

الحواش

(١) A/42/427 ، المرفق .

المرفق

موجز المعلومات الإضافية المقدمة على مستوى
امانات اجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة
او على مستوى وحدات الامانة العامة

أولا - الامم المتحدة

الف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

١ - قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بما يلي :

(١) أنشأت فرقه عمل تابعة للإدارة ومعنية بالبيئة والتنمية لتقديم مساهمة ببرامج وأنشطة الإدارة في تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسلبية بيئياً، (ب) نفذت برنامج عمل الإدارة للفترة ١٩٨٩/١٩٨٨ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ لكي تشمل ، بين جملة أمور ، تقييم المسائل البيئية وقابلية التنمية للإدامة على الأجل الطويل ، في التقارير المقدمة عن الميول الاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية العالمية ، وتصميم السياسات والدراسات الاستقصائية عن حالة الطاقة . وتحظى عملية الاستعراض بموافقة لجنة البرنامج والتنسيق ، (ج) شرعت في برنامج عالمي عن الإحصاءات البيئية ، وتعاونت في تطوير شبكة لتدوين المعلومات البيئية وحساب الموارد تعمل عن طريق التواجد الامضياعي ، (د) اقتربت على برنامج الامم المتحدة للبيئة انشطتها تعاونية لتنفيذ البرامج المذكورة أعلاه . وبالإضافة إلى ذلك مستتابع الإدارة الدنائج التي توصل إليها التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للأنشطة المنطلع بها في مجال البيئة ، وذلك وفقاً لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق ، كما تعتمد الإدارة توحيد أنشطتها في برنامج "الموارد للتنمية" .

باء - منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

٢ - تلبى الأهداف التنظيمية لليونيسف بمورها عامة الأهداف والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، بمعالجة المشاكل البيئية التي يسببها ازدياد عدد السكان وما يتترتب على ذلك من آثار تضر بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية . وتركز بعض العناصر المتداخلة المحددة للبرامج القطرية على الصحة

والتنمية والنظافة والتعليم وتقدم المرأة وذلك للمساعدة على تنمية كامل إمكانات الجيل الصاعد البدني والعقلي . ولا يسع العدد الكبير من أنشطة البرامج المحددة ، داخل هذا الإطار الواسع من الفئات ، بوضع قائمة كاملة بتلك الأنشطة وهي تشمل عناصر بيئية في منام التعليم الابتدائي وغير الرسمي ، والتحجاج البيئي ، والإمداد بمياه الشرب ، والطاقة المحلية ، بما فيها الموارد الفعالة من حيث استهلاك الوقود ومزارع خشب الوقود المجتمعية والأنشطة المعاشرة الحجم لحفظ التربة والمياه في إطار التنمية المجتمعية والبيئة المزرية وحفظ الأغذية . ويتم تطبيق جميع الأنشطة البرنامجية ، إلى الحد الأقصى الممكن ، بمشاركة المجتمع المحلي ، وبالتركيز على القابلية للإدامة لاجال طويلة . وتم إعداد ورقة فرقه اجتماع لاجتماع المجلس التنفيذي للأيونيسكو في نيسان / أبريل ١٩٨٨ تحدد الطرق التي يمكن للأيونيسكو بموجبها أن تقدم المزيد من المساعدة لتعزيز التنمية السليمة بيئياً والقابلة للإدامة حتى بدون إلزام أموال طائلة ، وذلك عن طريق استمرار أنشطة مثل المذكورة أعلاه ، وتكلمتها بالدعوة إلى التطابق الطويل الأجل للرفاهية البشرية والبيئية وحسن إحسان موظفي اليونيسكو بالمخاطر والفرص البيئية بوصفها جزءاً من الاهتمام بمستقبل الأطفال .

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣ - كانت الدعوة الملحة إلى التنمية القابلة للإدامة محل تأييد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، التي شملت وثيقتها (ب) فقرة خاصة تحدد الروابط المشتركة الوثيقة بين الاقتصاد والسكان والبيئة الطبيعية والاعتراف المتزايد بأنه لا يمكن إيقاد التدهور البيئي وعكس اتجاهه إلا بالنمو القابل للإدامة ايكولوجياً وبإدماج العوامل البيئية في البرامج الإنمائية . وعلى الرغم من أن الموارد المتاحة لم تسمح لأمانة الأونكتاد بإيلاء جزء رئيسي من الاهتمام للبيئة في برنامج عملها منذ عام ١٩٨٤ ، فقد ظلت الاعتبارات البيئية قائمة عليها وضمنها ، في ما تؤديه من أعمال البحث وفي تقاريرها ووسائلها ، لا سيما في البحث القطاعي بشأن الطاقة وتجهيز الأغذية ، ومثال ذلك التقرير الأخير للأونكتاد المعنون "قضايا التكنولوجيا في قطاع الطاقة في البلدان النامية : أداء قطاع الطاقة في البلدان النامية" (UNCTAD/TT/97) ، تشير إلى الثاني /نوفمبر ١٩٨٧) وفي الدراسة المعروفة "تعزيز إدارة المخاطر في البلدان النامية" (TD/B.C.3/218 ، ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٧) وفي فصل خاص عن "البيئة والكوارث" في التقارير السنوية للأونكتاد عن أقل البلدان نموا ، وفي بعض الدراسات

الآخر . وتقوم أمانة الاونكتاد ، بالتشاور مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بامكشاف إمكانية إجراء دراسات محددة عن الجوانب البيئية المتصلة بالتجارة في عملية التنمية ، مع التركيز ، في جملة امور ، على الجوانب البيئية للتنمية في أقل البلدان نموا . ويتضرر أمانة الاونكتاد أيضا في السبيل الكفيلة بان تدخل بمورة أكثر انتظاما اعتبارات الاشر البيئي وتحديد التدابير العلاجية في تعميم انشطتها التنفيذية .

دال - مندوب الامم المتحدة للسكان

٤ - ترمي الجهد التي يبذلها مندوب الامم المتحدة للسكان ، للمساعدة في مساعدة المشاكل البيئية العالمية ، في المقام الاول ، إلى دراسة مصادر تلك المهاكل في النشاط البشري (وفقا لل الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢) . وبهتم مندوب الامم المتحدة للسكان ، على وجه الخصوص ، بأثر الدمو السكاني على حفظ وتعزيز قاعدة الموارد (وفقا لل الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة نفسه) . وقد ظلت أنشطة المندوب في هذه المجالات تهدى حتى الان إلى دراسة وتوسيع العلاقات المتبادلة بين السكان والبيئة ، في معها نحو تحديد المجالات المقيدة لبرامج العمل الموجهة نحو السكان . وهكذا ، فإن مواضيع تقرير المندوب عن "حالة مكان العالم" لعام ١٩٨٨ ستكون "السكان والموارد والبيئة" . ولدى الإعداد لهذا التقرير استهل مندوب الامم المتحدة للسكان "فكرة بارعة مقاجلة" مشتركة مع مؤسسة المون (واشنطن ، العاصمة) لاستكشاف سبل تدخل من حيث السياسة تتعلق بالسكان والبيئة . واثترك المندوب أيضا في اجتماعات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة في كوستاريكا . ويتوقع ان يزيد في المستقبل اشتراك المندوب في البرامج الإنمائية الرامية إلى التنمية القابلة للإدامة . وبسام مندوب ، وأضا هذه الامور في الاعتبار ، بالتمويل "المبدئي" كما سيشارك في لجنة توجيهية معنية بالتنمية القابلة للإدامة وإدماج السكان والاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي .

هاء - جامعة الامم المتحدة

٥ - يحمل مجال برامجي رئيس لجامعة الامم المتحدة عدوان "النظم العالمية لدعم الحياة" وله مشاريع محددة تتعلق بالتنمية القابلة للإدامة لمناطق المرتفعات والمناطق الاستوائية الرطبة وبالتفاعلات البشرية - الحيوية - المناخية داخل المناطق الاستوائية الرطبة ، وبنظم العراجة الزراعية وبالنظم والسياسات العالمية لاستدلال

الاراضي المشاع والطاقة . كما ان جامعة الامم المتحدة في سبيل انشاء معهد للموارد الطبيعية في افريقيا ، سيعتمد ، على نحو كبير ، بالتنمية القابلة للادامة لقاعدتها لموارد الارضية والطاقة في افريقيا . وامتجابة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ستقوم جامعة الامم المتحدة ، مع الاتحاد الدولي لعمادة الدراسات المتقدمة والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ، بالاشتراك في رعاية ندوة فسي ايولو/سبتمبر ١٩٨٨ في طوكيو عن الاستجابة البشرية للتغير العالمي ، تهدف إلى وضع برنامج فكري وإطار تنظيمي للعلوم الاجتماعية والعلوم المتعلقة بالسياسة المتكاملة للبرنامج الدولي للمحيط الحيوي - والمحيط الارضي التابع للمجلس الدولي للاتحادات العلمية .

واو - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٦ - تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا حاليا بمناقشة طرائق تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ من خلال حلقة دراسية إقليمية عن البيئة والتنمية .

زاي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ

٧ - تلقى اعداد خامسة من الدشراة رباع السنوية "انباء بيئية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ" (ESCAP Environment News) الضوء على تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وعلى قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، اي اعداد عن "التنمية والبيئة" و "التكنولوجيا والبيئة" و "تقييم الاشر البشري" و "وسائل الاعلام والبيئة" . وورد في إحداها مقال خاص بقلم هـ . كهربايا يعنوان "التنمية القابلة للادامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ" ، دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ" . وأدرج بعد يعنوان "التنمية القابلة للادامة في آسيا" في جدول أعمال المؤتمر الإقليمي عن وسائل الاعلام والبيئة ، الذي نظمته اللجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ والذي اعتمد قرارا عن دور وسائل الاعلام في تعزيز الوعي الجماهيري المتعلق بالتنمية القابلة للادامة في المنطقة . ووضعت اللجنة ايضا مشروعها عن "نشر ومتابعة استدئابات وتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ" ليتم تنفيذها في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . ويتمphas معظم الانشطة البيئية لللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ من توصيات اللجنة العالمية . وعنصر البرنامج ذو الاولوية المتعلق بالبيئة هو "إنساج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي وعمليته" . وتحظى اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمؤتمر على المستوى الوزاري عن البيئة في آسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٠ .

- ٨ - واعتمدت اللجنة ، في دورتها الرابعة والأربعين في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، قراراً عن تنفيذ مبدأ التنمية السليمة بيئياً والقابلة للإدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وطلب القرار من الأمين التنفيذي ، في جملة أمور ، أن يجري ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، دراسة شاملة للقطاعات متعددة التخصصات على آسيا تقريري اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية واللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لفترة ما بين الدورات ، بغية تحديد القضايا ذات الصلة الخاصة ووضع مقترنات لاتخاذ إجراء من جانب اللجنة وأجهزتها الفرعية . وطلب القرار من الأمين التنفيذي ، علادة على ذلك ، أن يهدى ، في حدود الموارد المتاحة ، تقريراً مرحلياً عن إسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الجهود المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الخامسة والأربعين ولتقدماها ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين وفقاً للفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ . ويدعو قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيها القادرين من الأعضاء والأعضاء المنتسبين وكذلك المانحين المهتمين والمنظمات الدولية ، إلى توفير موارد مالية إضافية لمساعدة البلدان النامية ، وفقاً لخططها وأولوياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية على تحديد وتحليل المشاكل البيئية ورصدها ومنعها وإدارتها ، وقرر أن يعقد مؤتمراً عن البيئة على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٠ ، وأن يدرج في جدول الأعمال بنداً لاستعراض التقدم في متابعة تقرير اللجنة العالمية وتحديد ما يتغير اتخاذه من تدابير فيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

حاء - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

- ٩ - إن المساعدة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث هو إعداد وتنظيم العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي يسمى عقد التسعينات عقداً سيولياً فيه المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية . وسيهتم العقد الدولي بتنفيذ مجموعة واسعة متنوعة من المخاطر الطبيعية .

طاء - مجلس الأغذية العالمي

١٠ - استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ متدرج في جدول أعمال الاجتماع الوزاري الرابع عشر العالمي المقرر عقده في نيقوسيا ، قبرص ، في الفترة من ٢٢ - ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٨ البند التالي المعنون "نحو أمن غذائي قابل للاستمار" : قضايا الأغذية والقضايا البيئية الحيوية لبقاء البشرية" . ومتساهم مداولات وزراء مجلس الأغذية العالمي في توجيه السياسة العامة في هذا المجال ، لكنه تساعد على نحو أكبر في تحديد الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنمية ملحة بيئها وقابلة للاستمار يتوقع مناقشتها في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين طبقاً للقررة ٢١ من قرار الجمعية ١٨٧/٤٢ . وقد تم إعداد الوثائق المتعلقة بالسياسة لمداولات مجلس الأغذية العالمي بشأن هذا البند بالاشتراك بين أمانتي مجلس الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

باء - برنامج الأغذية العالمي

١١ - من بين المساهمات الرئيسية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي في مجال صون البيئة مجدهاته في برامج المعاونة الفدائية للمساعدة في التحكم في التصحر . ويعمل برنامج الأغذية العالمي ، من خلال مشاريع المعاونة الفدائية ، مع الحكومات المستفيدة على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة التصحر . ويمكن أن توفر المعاونة الفدائية أجوراً عينية جزئية أو كاملة أو الحوافز لقوى عاملة كبيرة أو للمجتمعات المحلية العاملة في الأنشطة الرامية إلى تحسين البيئة مثل حفظ التربة والمياه والتحكم في التعرية وبناء الأسوار المتدرجة وإعادة التشجير . ومساعدات برنامج الأغذية العالمي للمشاريع ، والتي لا تقدم إلا بناء على طلب الحكومات ودعمها لمشاريع التنمية للمشاريع ، والتي لا تقدم إلا بناء على طلب الحكومات ودعماً لمشاريع التنمية المعاونة التي يتحملها برنامج الأغذية العالمي أكثر من ١٥٠ مليون دولار وتشمل أنشطة إعادة التشجير وتشييد الرمال وزراعة المصاطب ، وحماية مستجمعات المياه والتحكم في الرعي . وقام برنامج الأغذية العالمي ، إثر صدور قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، بتكييف مشاوراته مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحديد سبل تعزيز إجراءاته المتعلقة بالتقدير البيئي ونشأ فرق عمل خاصة معاونة بالبيئة كجزء من عملية تسميم المشاريع وتنفيذها .

شانيا - الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى

الد - اللجنة الاولى لغربية الحكومية الدولية
التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

١٢ - عقب المناقشة التي جرت في المجلس التنفيذي (انظر الفقرة ١٠ من هذا التقرير) جرى النظر بصورة ملائمة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لتحديد مساهمة اللجنة الأوقيانيونغرافية الحكومية الدولية بشكل أكبر في الخطة المتوسطة الأجل الثالثة لليونسكو . كما يعطى الاعتبار اللازم أيها للتقرير ، حسب الاقتضاء ، في مجال التنفيذ المستمر لبرامج وأنشطة اللجنة الأوقيانيونغرافية الحكومية الدولية . ولكثير من البرامج والأنشطة التي تتطلع بها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالمحيطات وتفاعلاته المحيطات مع الغلاف الجوي ومع السير . وقد نوّق تقرير اللجنة العالمية بشكل خاص ضمن برنامج الدراسة العالمية للتلويث في البيئة البحرية ونظامه لرمد التلوث البحري ووضع العديد من المقترنات لاتخاذ إجراءات تعكس التوصيات في التقرير فيما يتعلق بالمحيطات لادراجها قدر الامكان وحسب الاقتضاء ، عند تنفيذ برنامج الدراسة العالمية لتلوث البيئة البحرية ضمن الأطار الذي يحافظ على تعاون مكثف مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى .

باء - البنك الدولي

١٣ - تعكس برامج البنك الدولي عن كثب تركيز تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية على كثير من القضايا الهامة : (أ) تركز اللجنة على الروابط الوثيقة بين النمو الاقتصادي وتخفيض وطأة الفقر وحفظ البيئة . وهذا الاعتراف هو أساس أعمال البنك في مجال البيئة ولا سيما مساعدته الحكومات على دفع الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية الوطنية ، ويختلط البنك لكي ينتقل في عام ١٩٨٩ دارمة للقضايا البيئية تكون بمثابة إدارة تنفيذية رئيسية يستخدمها كل بلد متصرف للتوجيه النهج الملائمة للسياسة العامة في هذا المجال ؛ (ب) يؤكد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية النهج المتعدد الأطراف . ويؤيد البنك بشدة زيادة التعاون المتعدد الأطراف نظراً إلى أن كثيراً من المشاكل البيئية تتتجاوز الحدود الوطنية وتتعصب على الحلول التي تقدمها السلطات الوطنية التي تعمل وحدها ؛ (ج) أكدت اللجنة العالمية بحق ، على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات

غير الحكومية في إيجاد مزيد من الاهتمام بالبيئة في عملية التنمية ، وقد اتخد البنك عددا من الاجراءات التي تهدف الى تعزيز أوجه التعاون التي يقوم بها منسج المنظمات غير الحكومية ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية . ووافقت لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للبنك الدولي في آخر اجتماع لها عقد في سانتو دومينغو على أن تتجه الأولوية في الوقت الحاضر الى زيادة التعاون التنفيذي بين البنك والحكومات والمنظمات غير الحكومية المحلية . وطلب الى ممثلي البنك المقيمين العمل على تسهيل هذه الاتصالات . ويجري اعداد دليل عملي يدوى عن العمل مع المنظمات غير الحكومية وقام موظفو البنك التنفيذيون باستعراض وتحديد انشطة ومشاريع مقبلة محددة ، سيعمل فيها البنك مع المنظمات غير الحكومية . وفي ميدان البيئة يعمل البنك على إقامة صلات وشيقة مع المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية مثل الاتحاد الدولي لمدون الموارد الوطنية والمصدق العالمي من أجل الطبيعة ، ومعهد الموارد العالمية ، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ؛ (د) أكد تقرير اللجنة العالمية أيضا التقاء مصالح البلدان المتقدمة النمو مع مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية . ويعتقد أن في مقدور البنك الدولي القيام بدور الوسيط الأمين بين البلدان المتقدمة النمو والآخر النامية بشأن القضايا البيئية والمساعدة في متابعة الحلول التي تكون مفيدة على نحو متوازن لجميع البلدان ، (هـ) يركز جدول الاعمال البيئي العام للبنك على مجالات المشاكل الرئيسية الأخرى التي أشارت الاهتمام في تقرير اللجنة العالمية بما فيها إعادة التشجير وصون التنوع الحيوي وانحطاط نوعية مستجمعات الأمطار ، والتحضر ، والملوحة ، وتغير المناخ العالمي ، وال Kovath الصناعية والقضايا البيئية الحضرية .

جيم - منظمة السياحة العالمية

١٤ - من شأن معوقات الميزانية الراهنة أن تجعل من الصعب تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة (انظر فقرة ١٤ من التقرير الحالي) بالكامل . وبالتالي لم يتقرر تنفيذ أنشطة محددة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ كما لسن يكون في مقدور لجنة البيئة التابعة للمنظمة العالمية للسياحة الاجتماع في هذه السنة . بيد أن المشاريع السياحية الجارية والمخطط لها الممولة من مصادر متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تقوم المنظمة العالمية للسياحة بتنفيذها ستتضمن عند الاقتضاء عناصر بيئية . كذلك ترك الدورات التدريبية والتعليمية الحالية والمقبلة التي ترعاها المنظمة العالمية للسياحة على القضايا البيئية وعلى اتباع نهج سليم من الناحية البيئية لتنظيم وتنظيم مختلف الجوانب

السياحية . وستتعاون المنظمة العالمية للسياحة تاما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستدعم البرنامج البيئي المتوسط الأجل الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق المنظومة والخطة المتوسطة الأجل المقترنة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وكذلك التوصيات الواردة في تقرير بربنلاند والاحكام الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٣ بشأن المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده .

الحواشى

(١) A/42/427 ، المرفق .

(ب) سيصدر بوصفه "أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات .
